1 الدرس الأول	أهمية دراسة مقياس الحكم الراشد في الإدارة العمومية
سلسة محاضرات الحكم الراشد في الإدارة . من إعداد الأستاذ: بن زحاف فيصل	

دراسة مقياس الحكم الراشد في الإدارة العمومية بصفة عامة وفي الإدارة الجزائرية بصفة خاصة يحضى بأهمية بالغة في المرحلة الراهنة، ويعد من المواضيع الأكثر جدلا وإثارة للنقاش نظرا لارتباط هذا الموضوع بالتنمية المستدامة، بحيث أصبح المفهومان وجهان لعملة واحدة بحيث كلما أرست الدولة حكما راشدا في إدارتها المركزية والمحلية كلما حققت التنمية المستدامة التي تحقق الرفاهية للمواطن وتحسن من مستوى معيشه، وتضع الدولة في سكة التقدم والازدهار، كما أنه مرتبط بمكافحة الفساد بجانبه الإداري والمالي ، فكلما أقامت الدولة حكما راشدا في إدارتها جنبت نفسها من الوقوع في الفساد وجرائمه المرتبطة بالموظف والتسيير و إدارة الصفقات العمومية.

فهم أبعاد ومقومات الحكم الراشد في الإدارة يعطي لنا نظرة وتصور على ما يجب أن تكون عليه الإدارة المركزية أو المحلية في تسيير الشؤون العامة وترشيد النفقات، وكيفية تجسيد ذلك ميدانيا من خلال تطوير البرامج، الرقمنة، وتأهيل الكفاءات والموارد البشرية لمواجهة متطلبات الحكم الراشد في حوكمة الإدارة العمومية.

كما تكمن أهمية دراسة هذا المقياس في فهم الدور الحيوي الذي تقوم به الإدارة العمومية في نشاط الدولة وسيرها في خدمة مواطنيها وتحسين إطارهم المعيشي والتعليمي، والإدارة هي المحرك الأساسي لتنفيذ مخططات التنمية على المدى القصير أو البعيد التي

تضعها الدولة، وهي الرابط وقناة الاتصال بين المواطنين والحكومة المركزية أو الإدارة المحلية، وبهذا فأنه من متطلبات الحكم الراشد أن الإدارة يجب أن تكون في مستوى التحديات والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات، فحاجات المواطنين تتضاعف نتيجة الاختراعات وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والنمو الديمغرافي يزداد هذا من جهة ومن جهة أخرى محدودية الموارد والوسائل خاصة في الدول النامية، وعلى الإدارة المواءمة بين الحاجيات والموارد، وأن تحقيق ذلك يتوقف على آليات وميكانيزمات توظفها الإدارة مستمدة من الحكم الراشد والمبادئ التي يقوم عليها التي كرستها الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

إن الإشكالية التي نحاول معالجتها من خلال دراستنا لهذا المقياس تصب في محاولة إعمال مقومات الحكم الراشد وضوابطه في الإدارة العمومية ثم دراسة الحكم الراشد في الإدارة الجزائرية ببعديها المركزي والمحلي للكشف عن مدى استجابة الإدارة الجزائرية لمتطلبات الحكم الراشد.

والإجابة على هذه الإشكالية تتطلب منا دراسة محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: محتوى الحكم الراشد في الإدارة العمومية من خلال تحديد مقاييسه على مستوياته الثلاث التنظيم، التسيير، وثقافة السلوك.

المحور الثاني: الحكم الراشد في الإدارة العمومية الجزائرية ونتناوله على مستويين المركزي والمحلي واليات تجسيده من خلال الأطر التنظيمية التي وضعتها السلطة الجزائرية للحوكمة الإدارية، وجعل الإدارة كنسق بين المدخلات المتمثلة في طلبات المواطنين، المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمخرجات المتمثلة في القوانين والمراسيم التنظيمية والسياسات والبرامج العمومية وهذا يؤكد على أن الإدارة العمومية هي العمود الفقري لإرساء الحكم الراشد.

برنامج مقياس الحكم الراشد في الإدارة العمومية:

ينقسم برنامج مقياس الحكم الراشد في الإدارة العمومية إلى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: الإطار النظري للحكم الراشد في الإدارة العمومية

المبحث الأول: تاريخ الحكم الراشد

المبحث الثاني: تعريف الحكم الراشد

الفصل الثاني: معايير الحكم الراشد في الإدارة العمومية

المبحث الأول: معايير التنظيم

المبحث الثاني: معايير التسيير

المبحث الثالث: معايير السلوك

الفصل الثالث: انعكاسات الحكم الراشد في الإدارة العمومية

المبحث الأول : الانعكاسات الداخلية للحكم الراشد

المطلب الأول: مكافحة الفساد

المطلب الثاني: مبدأي النجاعة والفعالية

المبحث الثاني: الانعكاسات الخارجية

المطلب الأول: الحكم الراشد والتنمية الستدامة

المطلب الثاني: الحكم الراشد والمجتمع المدني

المطلب الثالث: الحكم الراشد والمنظمات الدولية

المطلب الرابع: الحكم الراشد والتعاون الدولي

الفصل الرابع: الحكم الراشد في الإدارة العمومية الجزائرية

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الإدارة الجزائرية

المبحث الثاني: آليات تجسيد الحكم الراشد في الإدارة المركزية

المبحث الثالث: آليات تجسيد الحكم الراشد في الإدارة المحلية

الخاتمة: